التعليم بين الاستثمار والاستهلاك
(بين التكلفة والعائد)

إعداد

حصة خالد القحطاني

التعليم بين الاستثمار والاستهلاك (بين التكلفة والعائد)

إعداد

حصة خالد القحطاني

مقدمة:

التعليم تلك العملية الحيوية التي تمس جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمعات، فتطال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتنموية، وقد كان التعليم في المجتمعات الطبقية الرأسمالية حكراً على الأغنياء والأرستقراطيين وأبناء الطبقات الميسورة الذين باستطاعتهم تحمل نفقات التعليم، وهكذا فقد كان ينظر إلى التعليم على أنه عملية إنفاق تستنزف ميزانيات الدول والأفراد، ومع تقدم الحياة في القرن السابع والثامن عشر ومع الثورة الصناعية اضطرت الرأسمالية إلى تعليم أبناء الفقراء والبسطاء حرفة أو صناعة على اعتبار أنها أعمال غير لائقة بأبناء الطبقات الراقية (عمال المناجم كمثالٍ على ذلك، وما تعرضوا له من تمييز وعنصرية).

ولكن منذ منتصف القرن العشرين، وبعد التطورات الكبيرة والسريعة وغير المسبوقة والتي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتي فشلت النظريات الاقتصادية التقليدية في تفسيرها، تغيرت نظرة الاقتصاديين إلى التعليم من كونه إنفاقا فقط إلى اعتباره عملية وثيقة الصلة بالتطور الصناعي والزراعي والتجاري، فارتبط التعليم بالتنمية والتقدم الاقتصادي وتنوع التعليم بتنوع وسائل الإنتاج وظروفه، فنمط التعليم السائد في بلد ما قد يساعد أو لا يساعد في دعم التنمية، فالتعليم مدخلات ومخرجات للإنتاج الشامل. (صباح، ٢٠٠٨).

وفي ظل تزايد الإنفاق على التعليم في جميع دول العالم، وتزايد هذا الإنفاق إلحاحاً في الدول النامية بشكلٍ عام، ودول الشرق الأوسط بشكلٍ خاص؛ وذلك لقصور الموارد المادية في كثير منها، مما يشكل عبئاً إضافيا على الميزانيات المالية فيها؛ ونتيجةً لما سبق تتزايد الحاجة إلى دراسة التعليم من زاويةٍ اقتصادية بحتة لا تتجاهل الدور التربوي للتعليم، غير أنها تركز على الدور التنموي للتعليم، وتحدد على وجه الدقة العلاقة بين التعليم والتنمية، وتصف التعليم باعتباره عملية استثمارية ذات عوائد متنوعة، وهو في الوقت ذاته عملية استهلاكية ترتفع فيها كلفة التعليم أو تنخفض وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أهداف الورقة:

تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية والاستثمار والاستهلاك.
- تحديد العلاقة بين التعليم والعائد والتكلفة.

أهمية الورقة:

تكمن أهمية هذه الورقة فيما يلي:

- التعرف على العلاقة بين التعليم والتنمية والاستثمار والاستهلاك.
- التعرف على العلاقة بين التعليم والعائد والتكلفة.
- تقديم توصيات علمية عملية لترشيد عمليات الإنفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية.

محاور الورقة:

تتناول الورقة موضوع (التعليم بين الاستثمار والاستهلاك) مرتباً على المحاور التالية:

المحور الأول: تقارير حول واقع التعليم: عالميا، وعربيا، ومحليا

المحور الثاني: التعليم والتنمية

المحور الثالث: التعليم عملية استثمارية

المحور الرابع: التعليم عملية استهلاكية

المحور الخامس: التعليم والنظريات الاجتماعية (استثمار أم استهلاك)

المحور الأول: تقارير حول واقع التعليم:

أولا: التقارير العالمية:

أظهر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن اليونسكو أن البلدان التي حرصت على تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع جاء في مقدمتها أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ثم آسيا الوسطى وأوروبا الوسطى والشرقية ثم شرق آسيا والمحيط الهادي ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي ثم الدول العربية وأخيرا أفريقيا، وهذه الحسابات أجراها الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (٢٠١٤) استنادا إلى البيانات المرفقة عن عمليات التقييم الوطنية للتعلم.

كما أظهر التقرير زيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي، حيث خصصت البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للتعليم، وزادت المعونة المقدمة للتعليم إلى أكثر من الضعف بالقيمة الفعلية.

كما أوضح التقرير أن الجهود المبذولة لحفز وزيادة الطلب على التعليم الابتدائي نجحت في تحقيق الهدف، وهذه الجهود متمثلة فيما يلي:

- برامج التغذية المدرسية والتي شملت ٣٦٨ مليون طفل في ١٦٩ بلدا.
- برامج التحويلات النقدية الموجهة للأسر الفقيرة.
- تعزيز البنية التحتية للتعليم وغيرها من التدابير الرديفة مثل إنشاء المدارس والطرق والمستشفيات.
- سن تشريعات وقوانين لإنصاف الأطفال المحرومين من التعليم لدواعي الفقر، ونوعية الجنس، والطبقة الاجتماعية، والأصول الإثنية واللغوية، والعرق، والإعاقة، والموقع الجغرافي وطريقة المعيشة.
- تنامي القدرة على التعليم في حالة الطوارئ المعقدة: مثل الحروب، والاضطرابات المدنية، وتنقلات الناس على نطاق واسع.

كما أظهر التقرير أن نجاح التعليم والتعلم يرتبط بمدى توافر الموارد لثلاثة عوامل تساهم في تعزيز جودة التعليم والتعلم هي:

- توفير الموارد التعليمية وتوزيعها واستخدامها.
- وجود بيئة مادية آمنة ومتاحة مجهزة بالمرافق اللازمة.
- الوقت المستغرق في قاعة الدرس وكيفية استغلاله.

وحول تمويل التعليم أشار التقرير إلى ما يلي:

- الإنفاق على التعليم لم يواكب دوما النمو الاقتصادي والزيادة في نسبة القيد.
- لا يُعد التعليم أولوية في العديد من الميزانيات الوطنية فلم يتغير الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي إلا بصورة طفيفة منذ عام ١٩٩٩.

- نسبة متدنية من ميزانيات التعليم مخصصة للتعليم قبل الابتدائي، وحققت أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى نسبة من ميزانية التعليم للتعليم ما قبل الابتدائي بمعدل ٨,٨%.
- استحواذ رواتب المعلمين على حصة الأسد في ميزانيات المدارس الابتدائية في البلدان الفقيرة، حيث بلغ معدل رواتب المعلمين من مجموع الإنفاق المعتاد على التعليم الابتدائي في البلدان منخفضة الدخل ٨٢٪. أما في البلدان عالية الدخل فبلغ ٦٤٪. ، ولا تترك هذه النسب العالية بالنسبة للعديد من البلدان سوى القليل من الموارد لتغطية المجالات الأخرى، مثل تلبية هدفي النوعية والكفاءة.
- غالبية البلدان زادت الإنفاق على التعليم الثانوي؛ لزيادة الطلب عليه.
- ما زال الفساد يستنزف الموارد، رغم الجهود المبذولة لمحاربته والأكثر تضررا منه هم الفقراء.
- ضرورة الإنصاف والاستيعاب في الإنفاق على التعليم، فلا يكفي مجرد تخصيص المزيد من الموارد المحلية للتعليم؛ وإنما يجب إنفاقها بعدل وإنصاف، وتوجيه الإنفاق للفئات الأكثر فقرا وذوي الإعاقة وسكان المناطق النائية، فما تزال بلدان عديدة تقوم بالإنفاق على أساس المساواة في المبالغ المقدمة لكل طفل، دون الأخذ بالاعتبار أوجه التباين بين المدارس والمناطق واحتياجات الفئات المحرومة.
- متوسط ما أنفقته البلدان منخفضة الدخل على الطالب الجامعي في عام ٢٠١٢ يفوق بمقدار ١١ مرة ما أنفقته على التلميذ في المرحلة الابتدائية، في حين أن ما أنفقته البلدان عالية الدخل على الطالب الجامعي يفوق ١,٣ مرة ما أنفقته على تلميذ الابتدائي في العام المذكور.
- الأسر تعزز الجهد الوطني في مجال التعليم، لا سيما حين تهمل الحكومات الإنفاق، فالمشكلة في الكثير من البلدان لا تكمن في قلة الإنفاق الوطني على التعليم وإنما في الكلفة العالية التي تتكبدها الأسر لتغطية مصاريف أبنائها في المدارس. فقد بلغ مجموع الإنفاق الأسري على التعليم ٣١٪ في ٥٠ بلدا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والعالي.
- لم تف الجهات المانحة بالتزاماتها بتقديم المعونة للتعليم على نحو أكثر فعالية.
- تنامي دور المنظمات غير الحكومية في تمويل أهداف التعليم للجميع المهملة حكوميا، مثل التعليم غير النظامي والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

- انطواء التمويل غير التقليدي على إمكانات كبيرة، وقد أوصى الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية في عام ٢٠١٠ باعتماد تسع آليات لتوسيع نطاق تمويل التعليم، هي (ضريبة المعاملات المالية، وسندات التعليم بالعملة المحلية، والصناديق الاستثمارية، وسندات الشتات، والمساهمات الطوعية من المهاجرين، ومقايضة الديون، والجبايات أو الرسوم الرياضية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص).

ثانيا: التقارير العربية:

جاء في التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية (اليونسكو، ٢٠١٤) أن التكلفة تشكل السبب الرئيس لتدني مستوى النفاذ إلى برامج التعليم والرعاية يفي مرحلة الطفولة المبكرة. حيث أن مشاركة القطاع الخاص في هذه المرحلة مرتفعة جدا بشكل لا تستطيع بعض الأسر تحمل تكاليفه. ففي نصف الدول التي قدمت بياناتها وصلت حصة القطاع الخاص من القيد بالتعليم ما قبل الابتدائي إلى حوالي ٧٥% أو أكثر في العام ٢٠١٢،. وكان القطاع الخاص تقريبا المزود الوحيد لهذا النوع من التعليم في البحرين وفلسطين.

وحول إتمام المرحلة الابتدائية بلغ متوسط الأطفال الذي يلتحقون بالمدارس الابتدائية في المنطقة ويبقون حتى الصف الأخير ٨٣% في العام ٢٠١١ وهو المعدل نفسه الذي بلغه في ١٩٩٩ أي ٨٢%. وهذا يعني أن ١٧% من التلاميذ يتسربون من المدرسة في وقت مبكر بحيث لا يكملون تعليمهم، في حين تمكن كافة الأطفال تقريباً في التعليم الابتدائي من البقاء حتى الصف الأخير في كل من البحرين والأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية.

وحول قياس معدلات محو أمية الكبار سجلت الكويت أعلى نسبة انخفاض للأمية في المنطقة بما يعادل ٨٣ %، في حين سجل العراق أدنى النسب ٢١%. كذلك فإن الكويت والبحرين وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية سوف تكون قد خفضت نسبة الأمية لعام ٢٠٠٠ بأكثر من النصف بحلول العام ٢٠١٥، وبالتالي سوف تكون قد حققت الهدف الرابع من أهداف التنمية. ومن جهة أخرى فإن معدلات القرائية في المغرب والسودان واليمن ستكون لا تزال متدنية عن ٨٠%.

وعن الاستثمار في المعلمين ففي العام ٢٠١٢ كان في الدول العربية حوالي ٢,٣ مليون معلم ابتدائي، بزيادة قدرها ٤٩% عن العام ١٩٩٩، وتمكنت معظم الدول التي توفرت بياناتها من خفض متوسط عدد التلامذة لكل معلم، وبلغ هذا الانخفاض أكثر من ٣٥% في الكويت وفلسطين. ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة التلامذة إلى المعلمين في بعض الدول بما في ذلك اليمن التي ارتفعت فيها هذه النسبة بمعدل ٣٥% أي من ١ :٢٢ إلى ١ :٣٠ بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢.

وارتفع مجموع المساعدة الإنمائية الدولية الرسمية للتعليم في المنطقة، حيث بلغ ملياري دولار أمريكي، بزيادة كبيرة عن مجموع العام ٢٠٠٠ الذي بلغ ٧٥٨ مليون دولار أمريكي، وكانت المساعدات الممنوحة للتعليم الأساسي في الدول العربية أعلى من جميع المناطق الأخرى فارتفعت بنسبة ١٧,٦% سنويا، وحقق كل من العراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية مستويات قياسية في نمو المساعدات للتعليم الأساسي بما يتجاوز ٣٠% سنويا.

ثالثا: التقـــاريـر المحليـــة:

تجاوز الإنفاق على التعليم في المملكة والبالغ ٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي معدل الإنفاق على التعليم في منطقة الشرق الأوسط الذي يبلغ ٣,٨%،وكذلك المعدل العالمي للإنفاق على التعليم الذي يبلغ ٤,٤%. وفقا لتقرير أصدرته شركة بيتك للأبحاث.

حيث ارتفعت مؤشرات الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في المملكة بشكل كبير خلال الخمس سنوات الماضية، إذ بلغ الإنفاق ذروته في عام ١٤٣٤هـ، حيث أنفقت الحكومة حينها (٨٠) مليار ريال، مقابل (٥٩,٩) مليار ريال في عام ١٤٣٣هـ، بحسب التقرير السنوي الذي يصدره مرصد التعليم العالي.

كما ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق على التعليم، حيث ارتفعت من (٢٥,٢%) في عام ١٤٣٠هـ، إلى (٤٦,٥%) في عام ١٤٣٤هـ.

وعلى صعيد الحراك الدولي للطلاب بلغ عدد السعوديين الدارسين في الخارج (١٤٧,٠٤٦) طالبًا وطالبة، خلال العام الدراسي ١٤٣٤هـ.

كما أظهر التقرير ارتفاع النتاج السنوي من الأوراق البحثية بما يقارب الثلاثة أضعاف خلال السنوات (١٤٣٢-١٤٣٣هـ)، وفقًا لقاعدة بيانات Scopus العالمية، ما جعلها في المرتبة الثانية عربيًا، كما ارتفع الانفاق على البحث العلمي والتطوير إلى (٢٤,٢) مليار ريال في السنة الأخيرة، أي ما يعادل ١% من إجمالي الناتج المحلي والذي يبلغ (٢,٧٢٧) ترليون ريال تقريبًا.

المحور الثاني: التعليم والتنمية

لم يُعترف بالدور الفعال للتعليم في التنمية إلا بعد أن أثبتت الدراسات والأبحاث الاقتصادية والتربوية بأن العائد المالي للتعليم يعادل ثلاثة أمثال العائد من الاستثمارات المالية في المجالات الأخرى، ثم ظهرت نظريات تهتم بالتعليم وتجعل من الإنسان قيمة رأس مال عالية وعاملا أساسيا في التنمية على خلاف ما نادى به العالم الاقتصادي "كينز" في الثلاثينيات من القرن الماضي بأنّ رأس المال المادي هو أكبر عامل للتنمية، حيث أن ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية من بروز دول متضررة بالحرب (ألمانيا، اليابان) وإعادتها لبناء اقتصادها والانطلاق بعجلة التنمية مرتكزة على الإنسان باعتباره القوة الفاعلة في عملية التنمية جعل المخططين الاقتصاديين يخططون لتنمية الإنسان بدلا من تنمية رأس المال فقط، وهكذا أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم والذي أصبح أهم دعائم التنمية وأحد مجالات الاستثمار الهامة فيها. (صباح، ٢٠٠٨).

<u>وتعرف التنمية بأنها:</u> عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

<u>الفرق بين التنمية ومصطلح النمو</u>: إن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي. كما أن النمو لا يقتضي تحقيق رغبات الأفراد وإشباع حاجاتهم في حين تكفل التنمية تحقيق ذلك، فالتنمية ضمان لرفاهية الفرد والمجتمع.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقوم على زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك فإن ذلك كله يستلزم التربية في نشر الوعي الإنتاجي وتأصيله لدى الأفراد، وللتربية وظيفتان هما:

الوظيفة الاقتصادية: وتسعى إلى إعداد وتدريب الأيدي العاملة الفنية المطلوبة في جميع الميادين، **والوظيفة الاجتماعية** وتسعى إلى إعداد وتهيئة الأيدي العاملة الفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية الجديدة وذلك لترقية المستويات الاجتماعية وإحداث التحول الاجتماعي المناسب.

وهكذا اتخذ الطلب على التعليم اتجاهين رئيسين يعملان بشكل مستقل رغم تداخلهما وتكاملهما، هما:

١- الطلب الاقتصادي ويهدف إلى توفير العدد اللازم من الأيدي العاملة لتحقيق التطور الذي تسعى إليه الدولة.

٢- الطلب الاجتماعي ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والسلام.

وإن فقدان السيطرة على التوازن بين الطلب الاقتصادي والطلب الاجتماعي على التعليم قد يؤدي إلى صعوبات ومشكلات خطيرة على الدول قد تهدد أمنها واقتصادها (كما حدث في حركة إضراب عمال القطارات الشهير)، فازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم ومعالجته دون الاستناد إلى الطرق العلمية السليمة قد يخلق مشكلات تربوية ومهنية وقد يكون سببا في البطالة لتخريج أفراد مؤهلين لا يحتاجهم سوق العمل، كما أن ازدياد الطلب الاقتصادي على التعليم وزيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة بشكل ملح قد يؤدي إلى ضخ قوى عاملة غير مؤهلة فنيا ومهارياً بالشكل التربوي الصحيح، مما يعطل خطط التنمية لاحقاً.

المحور الثالث: التعليم عملية استثمارية

إن التعليم عملية بناء وتنمية المعارف والمهارات والقدرات والقيم والاتجاهات عند الأفراد في اتجاه معين لتحقيق الأهداف المرجوة؛ وهو بذلك استثمار للموارد البشرية يعطي ثماره في حياة الأفراد وتنمية المجتمعات.

وقد أكدت غالبية الدراسات والأبحاث أن للتعليم آثار كبيرة على أكثر من صعيد (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الفردي، الجماعي) مما يستدعي الاستثمار فيه؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- أن الاستثمار في التعليم نوع خاص من الاستثمار البشري، ذو عوائد عالية، لأن تكاليفه تعوض بشكل كبير من خلال الفوائد المتراكمة للتعليم على الأفراد المتعلمين والمجتمع ككل في صورة مكافآت أعلى، وإنتاجية متزايدة.
- أن التعليم عامل من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي، وقد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة رأس المال المادي؛ لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم.
- أن للتعليم ميزات خارجية إيجابية؛ لأنه: يساهم في التقليل من الجريمة، ويساعد على تنمية الأذواق والأخلاق والسلوك، ويغير أنماط الحياة والاستهلاك، ويؤثر إيجابا في احترام القانون، وينمى سمات المواطنة الصالحة، ويساعد على ترقية الديموقراطية واحترام الحريات السياسية، ويسهم في تحسين نظام الحكم، ويساعد على انتشار المعرفة والثقافة، ويسهم في زيادة عناية الفرد بصحته، مما يساعد على زيادة العمر المتوقع عند الولادة لدى أفراد المجتمع، كما يسهم في خفض معدل الولادات.

ولعل من أولى الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة الباحث الروسي ستاتسلاف سترومالين عام ١٩٢٤، والتي أظهرت أن دراسة الرواتب والأجور لمختلف فئات العمال اليدويين بالنسبة لمؤهلاتهم التعليمية قد دلت بأن قدرا بسيطا من أنواع التعليم الابتدائي تعتبر أكثر فائدة للعامل من الفائدة التي يحصل عليها من التدريب العملي لنفس الفترة، وتم أخذ العديد من العوامل المؤثرة في ذلك كالعمر، والخبرة المهنية والمؤهلات الفنية، وبينت أن التعليم الذي يحصل عليه العامل خلال سنة تعليمية واحدة يزيد من إنتاجيته بمعدل ٣٠%، بينما تتحسن مؤهلات العمال الأميين وتزداد إنتاجيتهم نتيجة فترة مماثلة من التدريب بمعدل ١٦ -١٢,٦%، أي أن التحسن في الإنتاجية عن سنة من التعليم يعادل ٢,٦ مرة أكثر مما يتيحه التدريب لسنة واحدة أيضا. وبعد أربع سنوات من التعليم الابتدائي فإن إنتاج العامل وراتبه يكون أعلى من راتب العامل الأمي بنسبة

٨٩%، وبعد سبع سنوات من الدراسة تكون مؤهلات العامل تحقق كسب أعلى بمقدار ٢٣٥%. وبعد ٩ سنوات من الدراسة تكون الزيادة ٢٨٠%، وبعد ١٤ سنة من الدراسة تكون الزيادة ٣٢٠%. ووجد أيضا أن المبالغ اللازمة لتنفيذ التطوير في التعليم الابتدائي، والتي تتمثل بزيادة عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية من ٤ ملايين إلى ٨ ملايين في عشر سنوات كانت ١٦٢٢ مليون روبل، وأن الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة إنتاجية العمال الذين حصلوا على تعليم تقدر ٢٠٠٠ مليون روبل، وبذلك تجاوزت بكثير ما تم إنفاقه على التعليم.

والمجتمعات المتخلفة هي تلك المجتمعات التي تنظر إلى التعليم من الجانب الاستهلاكي فقط، وكأن التعليم لديها مجرد سلعة نهائية تستنفذ الميزانية بدون مقابل، فهذه المجتمعات لا تضع العنصر البشري لديها في مكانه الطبيعي باعتباره ثروة هامة ورأس مال معتبر وموردا يعتمد عليه الاقتصاد، أما المجتمعات المتطورة فهي على العكس تماما من ذلك، إذ أنها تؤمن بقيمة الفرد، ومكانة الإنسان، حيث يمثل لديها أغلى رأس مال، وأضخم رصيد تزخر به وتدخره لديمومة نموها وتنميتها، تنفق على تكوينه أضعاف ما تنفقه على الخطط التنموية نفسها، لاعتقادها الراسخ أن ما تتكبده من تكاليف ونفقات في سبيل التربية والتعليم هو في الحقيقة استثمار في المستقبل، عوائده عديدة ومتنوعة؛ مباشرة وغير مباشرة تمس كل مناحي الحياة.

تعريف الاستثمار:

- **الاستثمار لغة:** مصدر استثمر يستثمر وهو للطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر وله عدة معان، منها ما يحمله الشجر وينتجه، ومنها الولد، ومنها أنواع المال.
- **الاستثمار اصطلاحا:** عرفه مجمع اللغة العربية بأنه "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات".
- **ويمكن تعريف الاستثمار بأنه:** توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد، ورفع القدرة الانتاجية وتعويض رأس المال القديم.

الاستثمار في رأس المال البشري:

انطلق الاقتصادي الأمريكي (BECKER, G., S.) من أعمال (SCHULTZ, T.,W) و (MINCER, J) لوضع نظرية الاستثمار في الرأس المال البشري.

ويدرج (BECKER, 1993, p. 1) ضمن الاستثمار في رأس المال البشري كل النشاطات التي يمكن أن تنمي الموارد البشرية سواء كانت على شكل مداخيل نقدية أو إشباع لرغبات سيكولوجية؛ ومن بين أنواع هذه الاستثمارات يذكر:

١- التعليم

٢- التدريب في مكان العمل

٣- الهجرة

٤- البحث عن المعلومات حول الأسعار والمداخيل

٥- الصحة

تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:

هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات وصحة الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات بما يحقق الرفاهية للفرد والمجتمع ويضمن إعداد مواطن صالح.

وهكذا يعتبر التعليم (الرسمي، غير الرسمي، تعليم الكبار) شكلا من أشكال رأس المال البشري طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، بل إن التعليم يعتبر أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري على الإطلاق، فهو في الحقيقة رأس المال البشري ذاته؛ لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والاختلافات في دخل الفرد والمجتمع.

ويرى تيودور شولتز " T. SCHULTZ" أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نوعين من الموارد:

١- كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها، واكتساب المعارف والمهارات.

٢- كل مداخيل وإيرادات فرص العمل الضائعة على الفرد، التي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه استغلها ولم يلتحق بالتعليم.

لقد أحدث تحليل (SCHULTZ, T.,W) ثورة في التحليل الاقتصادي المعاصر للنمو الاقتصادي، وأضاف إلى النظرية التقليدية للاستثمار نوعا جديدا من النفقات الاستثمارية التي كانت تعتبر نفقات استهلاكية، مثل: نفقات التعليم والصحة والهجرة الداخلية للاستفادة من فرص

أفضل للعمل، كما أعطى لنظرية الأجر بعدا آخر في تحديد مستوى الأجور من غير الجهد المبذول ونفقات اكتساب المعارف والكفاءات، وذلك عندما ألح على ضرورة احتساب الوقت المستغرق في اكتساب المعارف والكفاءات لما له من دور في تحسين إنتاجية الفرد، ومع كل هذا الاهتمام الذي أولاه للأدوار الاقتصادية الكبيرة للتعليم، فهو يعترف بأغراض التعليم الأخرى كالغرض الثقافي.

وتقدم نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التفسير العلمي النظري لأمور ملحوظة؛ منها:

- الأجر المثالي للعامل يتناسب طرديا مع مستوى الكفاءات، ويتزايد بمعدل متناقص مع العمر.
- معدلات البطالة تتناسب عكسيا مع مستوى كفاءة العامل.
- المؤسسات في الدول المتخلفة تتساهل أكثر مع عمالها من مؤسسات الدول المتقدمة.
- الشباب يغيرون الوظائف أكثر من الكهول، وبالتالي فهم يتلقون نصيبا أكبر من التعليم كالتدريب في مكان العمل من الكهول.
- منحى توزيع الأجر يلتوي أكثر بالاتجاه الموجب مع العمال المحترفين والمؤهلين.
- الأفراد الموهوبون يتعلمون ويكتسبون أنواع التدريب المختلفة أكثر من غيرهم.
- تقسيم العمل يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم وسعة سوق العمل في حد ذاته.
- الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري أكثر تشويقا وأكثر استغراقا للوقت من الاستثمار الأمثل في رأس المال المادي، وبالمقابل تقدير نتائجهُ أكثر عرضة للخطأ.

الخصائص الأساسية لرأس المال البشري:

يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يتكون رأس المال البشري من جزأين: جزء فطري، وجزء مكتسب .
- المعارف والكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في رأس المال البشري، ويمكن أن يصنف حسب نوعية المعارف والكفاءات والمؤهلات إلى صنفين أساسيين، هما:

١- رأس مال بشري عام: وهو الذي ينشأ من اكتساب المعارف والكفاءات العامة مثل معرفة القراءة والكتابة والحساب.

٢- رأس مال بشري خاص: وهو الذي ينشأ من اكتساب معارف وكفاءات خاصة بوظيفة أو بمهنة معينة، أو بمؤسسة بحد ذاتها.

- يتطلب اكتساب وتكوين رأس المال البشري: استثمار الموارد المالية، وتخصيص الوقت، وبذل الجهد يتطور رأس المال البشري بالاستعمال والخبرة في مجال العمل، أو عن طريق التكوين والتعليم بكل أنواعه.
- يتعرض رأس المال البشري للتقادم ويحتاج للتجديد.
- يختص رأس المال البشري بالفرد الذي يكتسبه.
- يعتبر رأس المال البشري مصدرا أساسيا من مصادر الدخل.

كيفية قياس رأس المال البشري:

من الصعوبة بمكان قياس حجم رأس المال البشري على وجه الدقة؛ لأسباب تعود إلى الطبيعة المتغيرة للمعرفة ومضمونها واختلافها من فرد لآخر، وإلى اتساع حدود رأس المال البشري ليشمل التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي وتعليم الكبار والتعليم في مجال العمل.

ومن أهم القياسات المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية لرأس المال البشري، ما يلي:

- معدلات التمدرس.
- معدلات القرائية (نقيض معدلات الأمية).
- نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي معين.
- عدد الحاصلين على شهادات جامعية.
- عدد براءات الاختراع.
- متوسط سنوات الدراسة لدى الطبقة النشيطة من السكان (الشباب)، وهو القياس الأكثر استخداما في أدبيات اقتصاد رأس المال البشري.

وقد تم مؤخرا تطوير قياسات تستند إلى الاختبارات الدولية في مجال الرياضيات والعلوم والقراءة.

العائد من التعليم:

يعتبر العائد من التعليم النتيجة الحتمية للاستثمار في رأس المال البشري، فكلما زادت معدلات الاستثمار في رأس المال البشري كلما ارتفعت العوائد على التعليم تباعا لذلك. والعائد يعتبر الاستثمارات هي الأساس لتوليد الربح.

تعريف العائد من التعليم:

- **العائد لغة:** جمعه عائدات وعوائد، اسم فاعل من عاد، والعائد: دخل، إيراد، ما يعود من ربح عائد التجارة، وعائدات العمل: منفعته، وعائدات الدولة: مداخيلها.
- **والعائد في الاصطلاح الاقتصادي هو:** أفضل طريقة لقياس الربحية وأداء الإدارة.
- **يعرف معدل العائد على التعليم بأنه:** " الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل، نتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة ".

وقد أصبح قياس معدل العائد على التعليم أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، ولتقدير العائد على التعليم فقد تطورت مناهج تطبيقية لتقدير هذا العائد على مستوى الأفراد، حيث يتم تقدير العائد الخاص على التعليم بالتمعن في قرار الاستثمار في التعليم بواسطة الأفراد. (علي، ٢٠٠٩، ص ٣).

يعتبر حساب معدلات العائد للتعليم شرطاً أساسياً مسبقاً وعلى درجة من الأهمية لعملية التخطيط التعليمي الناجح، ولكل من الأفراد أنفسهم والسلطات المسئولة عن التعليم، وتعتبر معرفة العوائد من التعليم على درجة من الأهمية لتحديد الطلب على التعليم.

وتستدعي الكفاءة أن تكون معدلات العائد من التعليم ولجميع أنواع التعليم متساوية، وإذا لم يكن الحال كذلك فعندها سوف يؤدي تحويل الموارد الاستثمارية من نوع التعليم ذي العائد المنخفض إلى ذلك النوع ذي العائد المرتفع إلى رفع معدلات العائد الكلية .وفي دول عديدة هناك تفاوتاً كبيراً بين معدلات العائد للتعليم الأساسي والثانوي والعالي، وعلى درجة الخصوص لعوائد التعليم الأساسي في الدول الأقل نمواً (النامية) والتي هي مرتفعة جداً ولهذا يدعو العديد من الاقتصاديين مثل تلك الدول إلى توجيه المزيد من الموارد التي تخصصها للتعليم إلى مدارس التعليم الأساسي تحديداً.

وقد مرت دراسة عوائد التعليم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: مرحلة التقرير حيث لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب، ولقد دفعت هذه الفروق هؤلاء لتقرير وجود آثار وعوائد ايجابية للتعليم في بناء الإنسان.

المرحلة الثانية: مرحلة القياس حيث اعتمد الباحثون على معطيات المرحلة السابقة وحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل القومي والفردي وفي جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك، ولا سيما بعد ما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة.

العوائد من التعليم:

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وصنفت بعض الدراسات عائد (مردود) التعليم إلى:

- عوائد استهلاكية وقتية مثال :إعطاء فرصة للآباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة، أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران .
- عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله مثل : زيادة القدرة (والإنتاجية) لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والاطلاع المفيد .
- عوائد فردية أو شخصية مثل : زيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه .
- عوائد اجتماعية مثل : زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخول ، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة .
- عوائد مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق .
- عوائد غير مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

المحور الرابع: التعليم عملية استهلاكية

يعتبر الاستهلاك أحد العناصر الأساسية الأربعة للنشاط الاقتصادي، والتي تشمل: الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع، وينظر البعض إلى التعليم باعتباره استهلاكا، حيث ترى هذه النظرة في التعليم قيمة قائمة بحد ذاتها، ليست واسطة لقيمة أخرى، أي أنها بالتعريف الاقتصادي استهلاك نهائي تموله الحكومة أو الأفراد لتحقيق أهداف غير اقتصادية.وعلى ذلك لا تهتم وجهة النظر هذه بالعلاقة بين التعليم وسوق العمل أو متطلبات التنمية. وفي هذا الصدد تقول العبارة : لا يوجد في التعليم عيبٌ ما؛ لا يمكن للمال أن يصلحه.

تعريف الاستهلاك:

- **الاستهلاك لغة:** مصدر استهلك، استهلك المال أي أنفقه.
- **الاستهلاك اصطلاحاً يعرف على أنّه:** النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترة معينة.
- **ويعرف أيضًا بأنه:** الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل.
- **الاستهلاك في التعليم:** هو مجموع المبالغ المنفقة على جوانب التعليم المختلفة والخدمات ذات العلاقة بها، لتحقيق أهداف التعليم وتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع.

أسباب النظرة الاستهلاكية للتعليم:

ينظر الأفراد إلى التعليم على أنه استهلاك لحظي أو آني، دون أن تكون له عائدات مستقبلية بهدف تعظيم المكاسب، وذلك في عدد من الحالات منها:

- النظرة للطلب على التعليم على أنه استهلاك قد تظهر عند زيادة العمر وقلة الفرص المتاحة للالتحاق بالعمل وزيادة الدخل أو بعد الوصول إلى سن التقاعد.
- عند ارتفاع مستوى الدخل أو انتماء الفرد لطبقة معينة مرموقة اجتماعياً أو مادياً فقد تعد النظرة إلى التعليم من وجهة نظرهم استهلاكاً لحظياً لاستغلال الوقت و قضاء وقت الفراغ.
- كذلك نظرة البعض للالتحاق بالتعليم أو الدورات المتعددة أو إكمال التعليم العالي بعد الحصول على الوظيفة نوعاً من الاستهلاك.

- عند تعقد الحصول على المقعد الجامعي أو الحصول عليه بشكل غير مناسب لميول الأفراد ورغباتهم، ومن ثم الالتحاق بالتخصصات غير المطلوبة وإمضاء الوقت في دراستها يعد استهلاكاً وليس استثماراً قد يدر عليه عائدات مستقبلية .
- في حالة عدم وضوح الرؤية حول مخرجات التعليم النوعية ، وقلة الوعي والإدراك لماهية هذه المخرجات وأهميتها وأنواعها المتجددة مع الزمن ومتطلبات العصر .
- قد تكون لدى بعض الأفراد قدرات ومهارات خاصة واحتياجات يسعى إلى إشباعها من انخراطه في التعليم، وتتفق مع ميوله وأهدافه و تأكيد ذاته وتنميتها دون أن تكون لها علاقة بمستقبله أو تكون له عائدات بعيدة المدى، وبالتالي تكون المنفعة لحظية وآنية و استهلاكاً وليس استثماراً.
- قصر أهمية التعليم على التعرف على التراث الثقافي والحضاري و آخر ما توصلت إليه المعارف والقدرات والقيم الإنسانية، مع تبسيط هذا التراث و تعزيزه وتجديده لمجاراة روح العصر ، و نقله إلى الأفراد عن طريق ما يتوفر للتعليم من خبراء ومختصين ، وعزل الجانب النظري عن التطبيقي.
- انعدام الشعور بالمسؤولية والبحث والتقصي في العائدات المستقبلية.
- رغبة البعض في الحصول على قدر من التعليم الصحي والديني والثقافي واللغوي والتربوي للاستفادة منه في حالات الضرورة، وليس لغرض استخدام هذه العلوم في أغراض استثمارية وتحسين الدخل.

وعلى غرار العلاقة بين الاستثمار والعائد؛ يرتبط التعليم بوصفه الاستهلاكي واعتباره وجهاً من وجوه الإنفاق الحكومي أو الخاص بكلفة التعليم بأنواعه المختلفة في المراحل المختلفة.

تكلفة التعليم:

يرتبط مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد بتحليل العملية التي تستخدمها شركات الأعمال أو الصناعات لإنتاج السلع أو الخدمات. فعلي سبيل المثال يتطلب إنتاج السيارات استخدام مواد خام وطاقة، وعمالة فنية، وإداريين، وآلات وشراء بعض المكونات من جهات أخري، وشراء حقوق التصميمات والبحوث والتطوير الخ، ومصطلح الكلفة يستخدم بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات.

تعـــــريف التكلفـــة:

- **الكلفة لغة:** ما ينفق على الشيء لتحصيله من جهد أو مال. والتكلفة: جمعها تكاليف وهي المشقة، وتكلفة المعيشة: قياس نفقات السلع والخدمات التي يحتاجها الناس في المجتمع.
- **الكلفة في الاصطلاح الاقتصادي:** هي إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع أو الخدمات، وتعني جميع النفقات التي تدفعها المؤسسة أو تضحي بها من أجل ضمان مساهمة عناصر الانتاج في العملية الانتاجية.
- **الكلفة في التعليم:** هي مقياس لمقدار الإنفاق النقدي وغير النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، وتعرف بأنها التضحية الاقتصادية التي يتحملها النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية مقابل الحصول على خدمة أو منفعة ضرورية طبقاً للمعايير المقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية.

وتعرف أيضا بأنها مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع.

فـاعليـة التكلفـة فـي التعليـم:

يقصد بفعالية التكلفة تقويم التكلفة بربط النتائج أو المنافع المتحققة بتكاليفها التي يمكن الحصول عليها، وذلك بغرض تحديد التكاليف التي يمكن أن تعطي أفضل النتائج أو المنافع بأقل التكاليف.

أسباب ارتفاع تكلفة التعليم:

هناك جملة من العوامل الملتحقين والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعليم لعل أهمها:

- زيادة أعداد الطلبة بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة، ولا سيما في مراحله الأولي نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتبني مختلف دول العالم مبدأ إلزامية ومجانية التعليم في مراحل التعليم الأولي ليس تطبيقاً للدساتير وقوانين التعليم فحسب وإنما أيضاً باعتباره حقاً إنسانياً وضرورة حياتية.

- طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم قبل كمه.
- الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة، وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوى أداء المعلمين والإداريين وغيرهم، وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.
- الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة ولتجديدها للقيام بوظائفها الجديدة، أو لصيانتها الدائمة أو لتجديد الأثاث والمعدات والأجهزة.
- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم، ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها، وبالتالي ضرورة متابعة الجديد والمستحدث فيها من جهة وزيادة أسعارها عالمياً من جهة ثانية، مع تزايد اعتماد المؤسسات التعليمية عليها كضرورة للعملية التعليمية التربوية.
- ارتفاع معدلات التضخم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.
- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم، وغيرها من أوجه الصرف الأخرى الجارية منها والرأسمالية.

أهداف دراسة تكلفة التعليم:

إن ارتفاع تكلفة التعليم فرضت على المخططين وصناع القرار التربوي وغيرهم من الباحثين والمهتمين دراسة تكلفة التعليم على المستويين الكلي (نظام التعليم) والجزئي (مؤسسة تعليمية) لتحقيق عدة أهداف أبرزها:

- تُبصر دراسة التكلفة صناع القرار بالتكلفة الإجمالية للمدرسة، وما تحتاجه من متطلبات مالية لأنشطتها ومشروعاتها وإمكانية تنفيذها في ضوء متطلباتها المالية وتوزيع التكلفة بين الأطراف التي يجب أن تتحملها.

- إيجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى بصورة تبرز مدى حاجة التعليم إلى زيادة مخصصاته من الميزانية العامة للدولة ومن الناتج المحلي الإجمالي.
- الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع وحصر الأعباء المالية الجديدة في حدود التكاليف المعقولة.
- دراسة تقدير التكلفة تفيد في اكتشاف الإمكانيات المالية المطلوبة بدءاً من تحديد وتصنيف وقياس كلفة المدخلات للوقوف على الإمكانيات المالية المتاحة ومروراً بتقدير تكلفة تنفيذ مشروع أو برنامج أو تحسينه.
- اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدى استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية، وتعيين مؤشرات معينة يمكن الاستدلال منها على مدى استغلال الموارد.
- بيان مدى تأثير تكلفة العاملين بالمدرسة على وحدة التكلفة وتأثر التكلفة بالسياسة التعليمية مثل : حجم الصف، حجم المدرسة، وتوزيع العاملين فيها..
- الكشف عن الكفاية الإنتاجية للتعليم أو للمدرسة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات.
- توزيع نفقات قطاع التعليم بصورة عادلة على نظم التعليم ومراحله ومؤسساته وعلى أوجه الاستخدامات المختلفة وفقاً لأولويات المجتمع.
- التأكد من حسن استغلال أجهزة التعليم والمؤسسات التعليمية لمواردها المتاحة المخصصة لها واستخدامها الأمثل لمواردها البشرية والمادية لأقصى كفاءة ممكنة بهدف تحقيق التوازن بين تكلفة العملية التعليمية وإنتاجيتها.
- تساعد دراسة التكلفة على تقدير نفقات التعليم في ضوء اختيار البدائل المناسبة من حيث التكلفة والعائد.
- التنبؤ بتكاليف التعليم المستقبلية يفيد في البحث عن مصادر تمويل إضافية غير تقليدية للتعليم

المحور الخامس: التعليم والنظريات الاجتماعية (استثمار أم استهلاك):

أولا: النظريات الوظيفية:

ومنها نظرية رأس المال البشري، والتي ترتكز على تصورهم للعلاقة بين النظام التعليمي التربوي وبقية النظم الاجتماعية الأخرى، وفي هذا الصدد اقترح جون ديوي إمكانية تحويل المدرسة إلى مصنع صغير أو ورشة عمل يتم فيها تزويد الطلاب بمهارات وخبرات تفيدهم في حال خروجهم لسوق العمل المبكر، أما كارل مانهايم فقد ربط بين التعليم والتخطيط واعتبر التعليم الوسيلة المثلى لخلق المجتمع الديموقراطي والشخصية الديموقراطية، والذي يعتبر إعطاء الفرد الحرية في التعليم واكتساب المعرفة ضرورة، ولن يتأتى ذلك إلا بتطوير المؤسسات التعليمية لتصبح قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ويرى أصحاب هذه النظرية التعليم طريقة لتحقيق التضامن الاجتماعي والتكامل والتجانس والامتثال للقوانين وهكذا فهو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية بمفهومها الواسع. وفي نظرية رأس المال البشري رأى شولتز أن من الخطأ والقصور النظر للغرض الأصلي للتعليم باعتباره غرضا ثقافيا وليس اقتصاديا، كما اهتمت بالاستثمار والتدريب والعلاقة بينهما.

ثانيا: النظرية الماركسية:

حيث يرى الماركسيون أن المدارس تجعل النظام الاقتصادي شرعيا، وأن النظام التعليمي حاسم في إعادة إنتاج قوة العمل، وهذا لا يتطلب فقط تزويد الأفراد بمهارات العمل بل يتطلب أيضا خضوع هذه الطبقة للطبقة الحاكمة، وأن النظم التعليمية تضطلع بمهمة انتقاء اجتماعي مؤسس على معايير ثقافية للطبقة الحاكمة وتستخدم في حقيقة الأمر لمساندة الصفوة وترسيخ أدوارهم المسيطرة، كما ترى – على خلاف الوظيفية– أن نوع التحصيل الدراسي المتاح لأبناء الجماعات المختلفة مرتبط بصورة مباشرة بمقدار رأس المال الثقافي الذي يملكونه والذي يتفوق فيه أبناء الطبقات الراقية على غيرهم لذا يحققون معدلات نجاح أعلى ويحتلون بالتالي مناصب أعلى. (الصائغ، ١٤٢٨هـ)

ثالثا: المداخل الراديكالية النقدية:

والتي قامت على نقد الوظيفية والماركسية، من حيث أن مجمل نظرياتها وتصورها للعلاقة بين أنظمة المجتمع لم تحقق في النهاية دولة الرفاهية المزعومة، وقد ركزت على دراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.

النتائج:

١- رأس المال البشري يتشابه مع رأس المال المادي في كونه موضوع استثمار وتراكم وسوق، وفي كونه يحتاج لمصاريف صيانة واستهلاك ، ويختلف عنه باعتباره خاصا بالفرد، لا يمكن فصله عن صاحبه.

٢- لا يمكن وصف التعليم باعتباره استثمارا فقط، أو استهلاكا فقط فالتعليم عملية استهلاكية استثمارية.

٣- ارتفاع نسب الإنفاق على التعليم ليست ضمانا لجودة التعليم، حيث يتأثر ذلك بأوجه الصرف وأولوياته والتمويل ومصادره.

٤- انخفاض نسبة الصرف على التعليم الأساسي مقارنة بالتعليم العالي، رغم الإجماع على أولوية التعليم الأساسي وأحقيته بالدعم والتمويل.

٥- الاستثمار في المعلمين والأساتذة مطلب أساسي لتحقيق وضمان جودة التعليم.

التوصيات:

١- رفع مستوى الاهتمام في المملكة العربية السعودية ببرامج التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

٢- خفض نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي مقارنةً بالإنفاق على التعليم الأساسي في المملكة العربية السعودية.

٣- السعي إلى خصخصة التعليم بقطاعيه (العام والعالي)، وفق ضوابط تضمن مجانية التعليم مقابل جودته وكفاءته.

□

مصادر الورقة

- الباحث العربي، ١٤٣٧هـ. موقع على الانترنت، قاموس عربي: عربي، جامع لخمسة من معاجم اللغة: لسان العرب لابن منظور، ومقاييس اللغة لأحمد بن فارس، والصحاح في اللغة للجوهري، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، والعباب الزاخر للحسن بن محمد الصنعاني.
- الحناوي، حمدي. (٢٠٠٦). **رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر**. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.
- عابدين، محمود عباس. (٢٠٠٠). **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة، مصر :الدار المصرية اللبنانية.
- علي، عبد القادر علي. (٢٠٠٩). **قياس معدل العائد على التعليم**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- اليونسكو. (٢٠١٥). **التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٠-٢٠١٥: إنجازات وتحديات**. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: باريس
- اليونسكو. (٢٠١٤). **التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية**. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: بيروت
- الرياض الاقتصادي. (٢٦ مايو، ٢٠١٣م). إنفاق المملكة على التعليم يتجاوز المعدل العالمي البالغ ٤,٤%. العدد ١٦٤٠٧
- BECKER, G. S. (1993). **Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education**. Chicago: University of Chicago Press
- SCHULTZ, T. W. (1961). Investment in Human Capital. **American Economic Review** , 51 (1), 1-17.